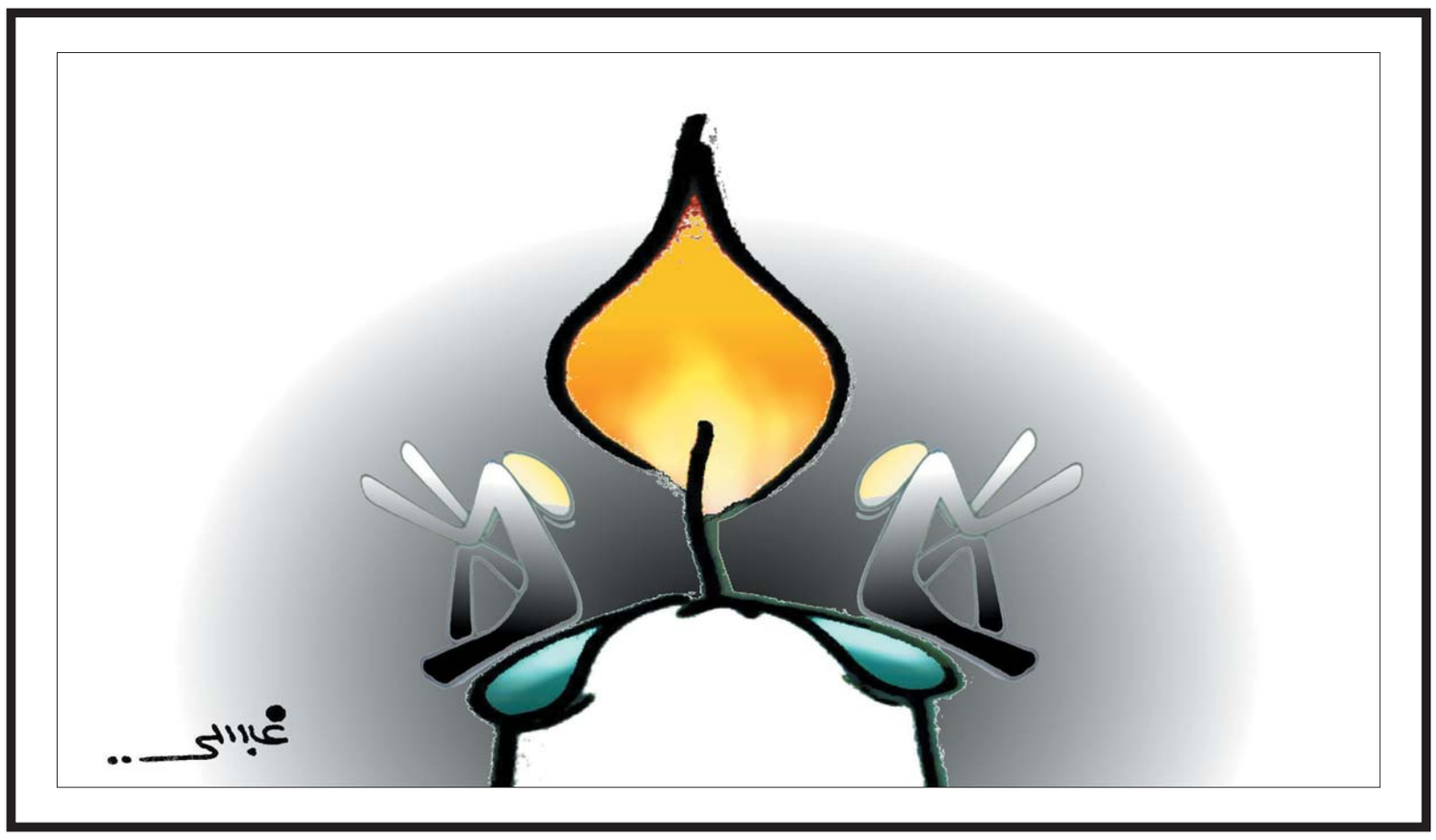

الميزة النسبية كحُجّة للمناطق الاقتصادية

الميزة النسبية الاقتصادية البحتة هي فكرة رائجة ومشهورة في نظريات الاقتصاد الدولي، فالميزة النسبية قد تكون طبيعية أساسها ما وهب الله هذا البلد أو ذاك من موارد طبيعية أو بشرية أو جغرافية تكون مصدراً للميزة النسبية.

وقد تكون الميزة النسبية ميزة مكتسبة ، بمعنى أن مصدرها هو دور السياسات والبرامج الاقتصادية للدولة وشراكة الفعاليات الاقتصادية الأخرى في خلق الميزة النسبية مثل أن يركز بلد ما على تطبيق استراتيجية موجهة نحو تطوير القدرات التقنية أو التكنولوجية، فيكتسب هذا البلد ميزة نسبية منافسة في انتاج السلع ذات المكون التقني المرتفع. هذا النوع من الميزة الاقتصادية يطلق عليها ميزة مكتسبة تم إيجادها واكتسابها.

وفي عالم اليوم أضحت الميزة النسبية المكتسبة في أي بلد تسابق وتتقدم على الميزة النسبية التلقائية التي تتمتع بها بلدان أخرى، بل وتطور مفهومها إلى نسق جديد وهو مفهوم التنافسية على مستوى الدول ، بمعنى أن تنافسية أي بلد تتوقف على قدرتها في إنتاج سلع بأحسن جودة وأقل سعر ،وعلى كل حال، فإن في كل خير ، للبلد الذي يتمتع بميزة نسبية طبيعية ومكتسبة معاً.

ولكن ما يهمنا في هذا المقال هو الربط بين مفهوم الميزة النسبية الاقتصادية البحتة وبين المضمون المكاني للنموذج التنموي الجديد في اليمن.

فالعلاقة بينهما هي علاقة وثيقة لأن المضمون المكاني في بُعده المحلي – الوطني يعتمد على تنوع الخصائص الاقتصادية والجغرافيا في محافظات الجمهورية ، وهذه الخصائص بدورها تعتمد بصورة أساسية على مفهوم الميزة النسبية الاقتصادية البحتة، وكذلك فإن البُعد الاقليمي والدولي للمضمون المكاني للنموذج التنموي يتكئ على الميزة النسبية وهي بدورها تحدد نطاق واتجاه مسار الشراكة الاقتصادية بين اليمن وأشقائها الاقليميين وأصدقائها الدوليين، لذلك فإنه يمكن اطلاق برنامج تنموي أو برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتصف بالتنوع، على مستوى المحافظات بيد أن هذا التنوع مصدره الأساسي هو طبيعة الميزة النسبية في بعدها الاقتصادي البحت. أي أن هذا المفهوم لا شأن له بالبُعد السياسي الذي ليس هو محور هذا الحديث في اطلاق برامج متنوعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبطبيعة الحال فإن البرامج المتنوعة للنموذج التنموي هي مرغوبة ومطلوبة بصرف النظر عن الشكل السياسي الذي تقوم عليه الدولة اللامركزية.

> إن ما يُقصد بمفهوم المنطقة الاقتصادية هنا أنها جزء مكاني من الدولة تتوفر لها مجموعة من الخصائص الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية المتشابهة

أ.د/ محمد أحمد الأفندي*

دعنا نطلق على البرنامج التنموي بمضمونه المكاني الوطني – برنامج التميز الاقتصادي لمحافظات الجمهورية - ، أو برنامج – الميزة النسبية الاقتصادية للمحافظات .

ووفقاً لهذا التوصيف فإنه يمكن أن يتخذ هذا البرنامج أحد شكلين رئيسيين هما:

أ) الشكل الأول هو التكامل الاقتصادي المحلي ، وفي هذا الشكل تقسم محافظات الجمهورية إلى مجموعة وحدات محلية متجانسة اقتصادياً، ولها نفس الخصائص الاقتصادية التي تمكنها من التمتع بالميزة النسبية الاقتصادية ، ويمكن أن يطلق عليها مناطق التميز الاقتصادي أو المناطق الاقتصادية ذات الميزة النسبية المتشابهة. ووفقاً لهذا التوصيف فإنه يمكننا اقتراح المناطق الاقتصادية الآتية:-

* منطقة التميز الزراعي وتشمل محافظات مثلاً (إب، الجوف، الحديدة، لحج، أبين ، صعدة ، عمران) حيث تتميز هذه المحافظات بالانتاج الزراعي ، وبطبيعة الحال، فإن أولوية التنمية في هذه المحافظات هو الانتاج الزراعي مما يجعلنا نُطلق على هذه المنطقة بالمنطقة الزراعية في اليمن.

* منطقة التميز الصناعي وتشمل محافظات مثلاً (صنعاء، تعز ، عدن ، حضرموت ، الحديدة). ويطلق عليها بالمنطقة الصناعية.

* منطقة التميز السياحي وتشمل محافظات مثلاً (مأرب ، إب ، المحويت ، حضرموت ، عدن). ويطلق عليها بالمنطقة السياحية.

* منطقة التميز الصناعي الاستخراجي (الموارد النفطية والمعدنية) وتشمل مثلاً محافظات (مأرب، شبوة ، الجوف ، حضرموت، حجة، والضالع ، وعمران). ويطلق عليها بالمنطقة الصناعية الاستخراجية.

* منطقة التميز البحري وتشمل مثلاً محافظات (عدن ، والحديدة ، وحضرموت ، أبين ، المهرة ، والمخاء). ويطلق عليها بالمنطقة الاقتصادية الساحلية.

* منطقة التميز الصناعي التقني وتشمل محافظات مثلاً (أمانة العاصمة، عدن ، تعز). ويطلق عليها بالمطقة التكنولوجية.

إن تقسيم المحافظات إلى مناطق ميزة نسبية اقتصادية يسمح بتركيز أولويات التنمية في المحافظات طبقاً لمعيار الميزة النسبية، وتنشئ التكامل بين المحافظات المختلفة ولا يضير ذلك أن نفس المحافظة قد يكون لها أكثر من ميزة نسبية.

إن الهدف الجوهري من هذا التقسيم هو امكانية عمل برامج تنموية متخصصة (استراتيجية) يتم تنفيذها في مناطق التميز بصورة متكافئة مما يعزز التخصص والتنوع ويحقق مقاصد التنمية المتوازنة.

* الشكل الآخر هو : تقسيم محافظات الجمهورية إلى مناطق اقتصادية التي قد تأخذ مصطلح اقاليم اقتصادية في إطار دولة مركزية بسيطة، أو دولة لا مركزية (لايهم الشكل)

إن ما يُقصد بمفهوم المنطقة الاقتصادية هنا أنها جزء مكاني من الدولة تتوفر لها مجموعة من الخصائص الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية المتشابهة. علماً أنه لا توجد صيغة واحدة لشكل محدد للمنطقة الاقتصادية، فالصيغ تتعدد وتتنوع لكن التركيز هنا هو على المنطقة الاقتصادية ذات الخصائص والمصالح الاقتصادية المتشابهة والتي تقع داخل نطاق الدولة الواحدة -أي التركيز على الاقليم أو المنطقة الاقتصادية - فالإقليم الاقتصادي هو تلك المنطقة الاقتصادية التي يتوفر لها خصائص اقتصادية متشابهة تحقق لها نوع من التكامل الاقتصادي بين الموارد الطبيعية والبشرية، وقد تختلط بعض الخصائص الجغرافية مع الخصائص الاقتصادية، حيث قد يتوفر للمنطقة أو الاقليم الاقتصادي خصائص جغرافية واحدة مكوناً بذلك اقليماً ساحلياً أو جبلياً أو وادياً أو اقليماً نهرياً. بيد أن تركيزنا هنا هو على الخصائص الاقتصادية مع مراعاة خاصة لبعض الخصائص الجغرافية في إطار الدولة وهذا يستلزم ما يلي:-

- تقسيم الجمهورية إلى مناطق ذات خصائص اقتصادية متشابهة، يكون منها وبصورة أساسية خصائص الميزة النسبية.

- يراعى في هذا التقسيم أن يكون للمنطقة الاقتصادية مقومات اقتصادية مثل المقوم الزراعي والبحري والصحراوي والموارد الطبيعية. لكن حجر الزاوية في تكوين المنطقة الاقتصادية هو الميزة النسبية الاقتصادية البحتة، فتكوينها هو بدلالاتها الاقتصادية وليس السياسية.

- ويراعى هذا التقسيم أن كل منطقة اقتصادية تتوازن نسبياً مع المناطق الأخرى لينتج بذلك حوافز للتكامل وجذب الاستثمار.

- توزيع الدعم المركزي والموارد وسياسات الانفاق تخضع لمعايير عديدة اقتصادية واجتماعية معروفة منها :

1) تطبيق جاد لمبدأ العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بتنمية وتطوير الخدمات الأساسية للمواطنين في الوحدات الادارية المحلية (سواء محافظات أو أقاليم).

- مستوى الخدمات المتوفرة حالياً وكلما كان هذا المستوى متدنياً، فإن هذا يؤهل المحافظة إلى دعم أكبر.

- حجم الإيرادات المحلية ، وكلما كانت متدنية ، ينبغي أن تحصل على نسبة أكبر مع ملاحظة امكانية وقدرة المحافظة على تغطية الموارد المحلية.

- حجم السكان في المحافظة ومستويات النمو الاقتصادي فيها.

- الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة.

- مستوى التباين التنموي في المحافظة مقارنة بالمحافظات الأخرى.

- مبدأ الاشتقاق أو الاستحقاق – فإذا توفر في المحافظة موارد طبيعية (موارد نفطية)، فإنه ينبغي أن تمنح نسبة اضافية إلى نسبة الدعم المركزي لهذه المحافظة.

2) إن اطلاق برنامج التميز الاقتصادي للمحافظات (برنامج الميزة النسبية الاقتصادية للمحافظات) يُمَكن من تركيز التنمية الاقتصادية في كل المحافظات بشكل متوازن وطبقاً لهذه الميزة، إضافة إن أنه يسهم في خلق الميزة النسبية التي تتوفر للمحافظة أو في أكثر من محافظة.

3) ويرتبط بالمضمون المكاني المحلي للنموذج التنموي اعطاء المحافظات ذات النسب المرتفعة في مؤشر الفقر والبطالة اهتمام أكبر في برامج مكافحة الفقر والبطالة من خلال برامج الرعاية الاجتماعية وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر والمشروعات الاقتصادية كثيفة العمالة.

من السبت الى السبت

الكهرباء وسحر قواها؟؟

أحمد الأكوع

> قطع الكهرباء بالأسلحة النارية عمل جبان ولابد للناس من التصدى لهذا العمل

مخترع الكهرباء يعتبر من أعظم الرجال في العالم ولم يكن بالسهل على البشرية أن تعيش قرونا في ظلام دامس فجاء هذا المخترع الذي هداه الله إلى اختراع هذا النور الساطع ليخرج الناس من الظلام إلى النور،

لم يكن يعلم هذا العالم أنه سيوجد أناس في اليمن يقومون بالاعتداء على هذا النور الساطع واستخدام كافة الأسلحة لإجهاضه وإسقاطه وهو عمل غير إنساني ولا حضاري بل هو جهل مركب وكم مرات قام هؤلاء بضرب محطات الكهرباء وكأنها اصبحت عادة وسلوك ينتهجونه في حياتهم وكان الكهرباء التي تتيح للإنسان اليمني أن يتعامل مع العديد من الادوات الكهربائية في حياته عبارة عن عدو يجب تدميره؟ فالمخربون لخطوط ومحطات الكهرباء لايتقنون أي عمل سوى هذا العمل المشين (من عمل سوءاً بجهالة) قال قتادة أجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن كل من عصى به الله فهو جهالة وكل من عصى الله فهو جاهل حتى ينزع عن جهالته (وقال القطب) بجهالة بسفه سواء كان سفيه لعدم علمه بأن ما عمله ذنب لا يعذر بعدم العلم إذ فارق للحديث الصحيح (ويل لمن لم يعلم ولم يعمل أو كان سفهه عدم علمه بما عمله فأن عدم العمل بما علم جهل حقيقة أو مجازا)

(خصلتان ليس فوقهما شيء من الشر الشرك بالله والضرر لعباد الله وخصلتان ليس فوقهما شيء من البر الإيمان بالله والنفع لعباد الله)

وقطع الكهرباء بالأسلحة النارية عمل جبان ولابد للناس من التصدى لهذا العمل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم (والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم)

شعر

إن تطلبوا عدل القضاء كودكم
العدل شيء فوق حسبة سيد
العدل شيء مطلق من يلتزم
فالعدل ليس كودكم وكوده
في قومه أو قائد في جنده
تجنيسة يفسد عليه ويرده.

الحاجة لثقافة جديدة

ناجي عبدالله الحرازي

> يلاحظ أن الكثير منا لم يعودوا حريصين على قواعد السير في الشارع العام ، كما لم يعودوا يأبهون كثيرا بقواعد وإشارات المرور ولا حتى باحترام المشاة، حتى مع وجود شرطي المرور الذي يبذل قصارى جهده

حتى وإن كنا نتطلع باهتمام بالغ لما سيسفر عنه مؤتمر الحوار الوطني ، ونأمل أن تؤدي نتائجه إلى بناء يمن جديد على المستوى العام ، وخاصة ما يتعلق بمستقبل نظامنا السياسي وشكل الدولة وسلطاتها ، فإن أسئلة عديدة مازالت تؤرق الكثير منا ونحن نتطلع إلى ذلك اليمن الذي طالما حلمنا به ..

فالثابت عند الكثير منا أننا وبالرغم من حلمنا المشترك بنهضة بلادنا وتخلصها من مظاهر التخلف والفقر والجهل والمرض ، إلا أننا – ولأسباب عديدة - اعتدنا أو تعودنا أو جرى تعويدنا وتطويعنا على الاهتمام بشئوننا الخاصة ، والتركيز فقط على مصالحنا الخاصة ومصالح المقربين منا ..

حتى أننا فقدنا الاهتمام المطلوب بالشأن العام وبما حولنا وبمصالح مجتمعنا بشكل عام ، واكتفينا بمجرد النقد والتعبير عن الاستهجان والغضب كلما شاهدنا ما لا يعجبنا هنا أو هناك.

وبطبيعة الحال هناك الكثير مما لايعجبنا ولا يروق للكثير منا ، بدءا من مناطق سكننا – حاراتنا وقرانا – ومرورا بأماكن عملنا ثم بتفاصيل المدينة التي نعيش فيها .. والطرق التي تربط بين مدننا ، وحتى تلك المناطق التي نتعرف عليها خلال تجوالنا في أنحاء اليمن

وعلى سبيل المثال ، سيجد الكثير منا أن حال نظافة أحيائنا أو مدننا – بما فيها أحياء العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية - لم يتبدل كثيراً خلال السنوات الماضية ..

وكأن عجلة التاريخ قد توقفت . حتى أننا نشعر في كثير من الأحيان بالأسى والألم لأنها أصبحت في حال أسوأ مما كانت عليه ..

فالكثير من الطرق الرئيسية والفرعية وأرصفتها تشكو الإهمال وأكوام القمامة ، وشوارعنا تشكو من حالة الفوضى التي باتت شبه مزمنة ..

حيث غاب التزامنا بالمحافظة على النظافة العامة .. نظافة شوارعنا ومدننا ، وبما تعلمناه في طفولتنا من أن النظافة من الإيمان ..

وعندما نسأل بعضنا البعض عن من يتحمل المسئولية نجد أن الجميع يتبادلون الاتهمات ويحملون الآخرين مسئولية التقصير والإهمال .. فتارة يقال أن المواطن هو المسئول لأنه لايفكر كثيراً في النظافة العامة ، وتارة أخرى يقال أن الجهات المختصة هي المسئولة لأنها لا تقوم بواجبها كما يجب .. وآخرون يلقون اللوم على وسائل التوعية والإعلام التي أغرقت الناس كثيرا في الهم السياسي ولم تعد تهتم بمثل هذه القضايا ، وهناك من ينتظر معجزة من السماء ، ويردد عبارة : ما فيش فايدة .. لا تتعب نفسك

وبالإضافة إلى مشكلة النظافة العامة التي لا تخفى على أحد منا ، هناك أيضا تلك المشاكل المتعلقة بالشارع العام وقواعد سير البشر والمركبات .. حيث يلاحظ أن الكثير منا لم يعودوا حريصين على قواعد السير في الشارع العام ، كما لم يعودوا يأبهون كثيرا بقواعد وإشارات المرور ولا حتى باحترام المشاة، حتى مع وجود شرطي المرور الذي يبذل قصارى جهده ..

فالكثير من شوارع مدننا بما فيها تلك الطرق التي تربط بين المدن لم تصل إلى المستوى الذي حلمنا به قبل عقود من الزمن ..

والكثير من إشارات المرور لم تعمل كما يجب ، ولم نعد نرى المزيد من تنظيم الشوارع وإشارات المرور .. ولا حتى خطوط عبور المشاة التي تعرفنا عليها ذات يوم ، لكنها اختفت من شوارعنا مؤخرا ..

وعندما تقودك أقدارك إلى الطريق العام الذي يربط بين صنعاء والحديدة على سبيل المثال لا الحصر ، ستفاجأ بمشاهد غريبة وأنت تمر ببعض المدن والقرى التي يمر بها الطريق .. حتى أنك بالكاد تتمكن من مواصلة الرحلة .. ففي مناطق الأسواق ، على طول الطريق يتجمع الناس ويوقفون سياراتهم يعرضون بضائعهم وسط الطريق ، بدون حسيب أو رقيب!!!

وإذا تساءلنا عن أسباب مثل هذه المشاكل سنجد بالتأكيد أن هناك علاقة ما بين الثقافة السائدة في مجتمعنا ، وبين ما يجب أن تكون عليه ثقافتنا العامة .. وسنشعر أننا في أمس الحاجة لثقافة جديدة تحتم علينا تأمل أحوالنا العامة والعمل على تحسينها وتطويرها ، تماما كما هي شئوننا الخاصة التي تشغلنا طوال ساعات الليل والنهار ..

وإذا فعلنا ذلك كمواطنين عاديين أو كمسئولين نتحمل الأمانة، فلا بد أننا سننجح في وضع حد لشكوانا المستمرة ، وسنشعر أن حالنا يتحسن يوما بعد يوم.

ثقافة الحوار.. والنزق الفكري

أحمد يحيى الديلمي

> مطلوب أن تسود حالة انفراج روحي وتقارب نفسي معزز ببعد ثقافي ومعرفي في نطاق أعضاء المؤتمر. وأن يتحلى كل عضو ببصيرة ثاقبة تؤهله لتقديم رؤى وطنية كفيلة بتجاوز الهوة والانتقال إلى أوساط الجماهير والفئات الاجتماعية.

من اللحظة التي انطلق فيها مؤتمر الحوار الوطني الشامل والأمل يراود كل أبناء الوطن وتتسع طاقته بفعل مواقف وتصريحات القوى السياسية المشاركة التي لا تخلو من الحديث عن الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون، الدولة القوية القادرة على ترسيخ النهج الديمقراطي وإشاعة العدل والمساواة.. الكفيلة بتلبية احتياجات المواطن الأساسية وتأمين أمنه واستقراره وضمان ليتوطيد دعائم السلم الاجتماعي، ومن أول وهلة وكل طرف يعلن على رؤوس الأشهاد أنه مع الشراكة والمساواة في المواطنة والقبول بالآخر المخالف في الرأي والفكر والمذهب الاعتقادي والحزب السياسي.

لا جدال بأن مساحة الأمل اتسعت بعد سماع كلمات ممثلي القوى السياسية في الجلسة الأولى العلنية لأنها بشرت بإمكانية الخروج من النفق المظلم بتجاوز الخصومات القديمة والصراعات المحكومة بالأيديولوجيات الفكرية المتسمة بالانغلاق على الذات وضيق الأفق.

على ما يبدو بدأت الآمال تتضاءل نتيجة غياب المصداق والنموذج والأسوة في نطاق فرق العمل المتخصصة وانتقال المتحاورين إلى لب القضايا المعروضة على المؤتمر.

بعض أوراق العمل المقدمة من بعض الأحزاب والتكوينات السياسية دلت على المواقف الانفصالية والنزق الفكري والشطط في المطالب أسلوب التعاطي مع بعض القضايا عكس الضيق بالآخر والرغبة في استهدافه.

الإشكالية أن فكرة الاستحواذ والتفرد بكل شيء تلوح في الأفق وكأنها المسيطرة على إرادات المتحاورين وهو مؤشر غير صحي يكشف بأن الأفكار والاتجاهات ملوثة بسموم المصالح بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو مبعث التكالب والسباق المحموم على استنساخ تجارب مرفوضة لأنها كانت أساس الاختلالات المنهجية التي عمقت حب التفرد في النفوس على خلفية بعض المشاهد التي أباحت اللجوء إلى أي وسيلة طالما انها ستمكن هذا الطرف أو ذاك من الاستئثار بالواقع وفرض قوة الحضور ومن تلك الوسائل التحكم في مؤسسة الجيش والأمن والمال العام والوظيفة العامة وتحويلها إلى أدوات لتحقيق الغايات والمقاصد الذاتية إضافة إلى الإمعان في قلب الحقائق وتزييف الوعي العام للتأكيد على ان الشخص أو الحزب القابع في سدة الحكم صمام الأمان وحامي حمى الفضيلة، والقيم والأخلاق وأنه وحده المجسد لروح المواطنة الصادقة المعبر عن هموم وتطلعات المواطن.

مثل هذا التفكير الانتهازي كان محور المغالطة والمناورة وذر الرماد على العيون ومن ثم فإن مجرد التفكير في السير على نفس النهج لن يكون كابحاً للحوار فقط لكنه سيشكل خطراً على مستقبل الوطن والمجتمع.

فالذي يدعي انه الوحيد المتفرد بامتلاك الحقيقة وانه دون سواه الحريص على مصلحة الوطن انما ينطلق من نفس الأفق الضيق الذي يجعل كل طرف يتعصب لوجهة نظره ويعتبرها كل الحقيقة وأن على الآخرين التسليم بمضمونها، وأي طرف يعتمد هذا النهج يكشف عن فهمه المغلوط لمعنى الشراكة والحوار السليم الكفيل بتقريب وجهات النظر، ومن السهل ان يتحول إلى مصدر للأزمات السياسية والاقتصادية وتفاقم حالة الانفلات الأمني وتأزم الوضع الإنساني.. بالذات الأطراف التي مارست في الماضي القريب أفعال منكرة تتفق مع ثقافة الحروب وخلق الأزمات لضمان المصالح ما يجب أن يدركه الجميع أن هذه المظاهر السلبية كانت أهم دافع لثورة فبراير الشبابية وأن على القوى السياسية أن ترتقي إلى مستوي الحدث العظيم بالحرص الشديد على مواكبة الثورة وترجمة مضامينها السلمية وفاءً لدماء الشهداء الذين رووا شجرة الحرية والانعتاق بأغلى ما يملكونه وهي الدماء الزكية.

من هذا المنطلق تتحدد مهمة الحوار الوطني الشامل بحيث يحرص المتحاورون على ترسيخ النهج الديمقراطي وتمثله في السلوك والممارسة ليكونوا قدوة حسنة لتجذير الخيار الديمقراطي في الواقع الحياتي والارتقاء بذهنية المواطن في أدنى مستويات الفهم إلى مستوى فهم أبعاد هذا الخيار الجماهيري حتى يعرف كل مواطن دوره في بناء الوطن ويستوعب أهمية مشاركته في أي انتخابات قادمة على أي مستوى من المستويات ويدرك بأن حسن اختياره للشخص الذي يمثله في أي موقع من مواقع المسؤولية يعني الإسهام في بناء مستقبل الوطن على أساس سليم لا بد أن يعي كل عضو في مؤتمر الحوار عظمة المسؤولية التأريخية الملقاة على عاتقه يجب أن يكون معها أسوة وقدوة حسنة يفكر بعقل الوطن ويتعاطى مع كافة القضايا بمنطق وموضوعية وتجرد من الرغبات الذاتية والمصالح الضيقة ليصبح الحوار محطة هامة يؤسس لمرحلة جديدة يتم فيها إعطاء الأولوية لإعادة الاعتبار للدولة وبناء مؤسساتها الفاعلة والحرص على أن يكون المواطن شريكاً وعنصراً فعالاً في إدارة شئون الحياة لكي تتحقق هذه الغايات.

مطلوب أن تسود حالة انفراج روحي وتقارب نفسي معزز ببعد ثقافي ومعرفي في نطاق أعضاء المؤتمر. وأن يتحلى كل عضو ببصيرة ثاقبة تؤهله لتقديم رؤى وطنية كفيلة بتجاوز الهوة والانتقال إلى أوساط الجماهير والفئات الاجتماعية.

هذه الأشياء ممكنة إذا استطاع كل عضو أن يمسك بزمام خصوصية نفسه وأن يرى في الآخر عنصراً مكملا له لا عدو متربص.. وأن يحرص على أن يكون خطابه معتدلا بعيداً عن التعبئة الخاطئة ومحاسبة الآخرين على النوايا.

بالمقابل على القوى السياسية أن تدرك آنا جميعاً في سفينة واحدة وأن الجميع مسؤول عن حمايتها من الغرق. وأن تقوم بدور تعبوي ثقافي وفكري لتنوير ذهنيات الأتباع والفئات الاجتماعية والمواطنين بشكل يرتقي بالجميع إلى مستوى إستيعاب النقلة النوعية المعولة على الحوار وأن تكون الجماهير مهيأة للتفاعل الجاد مع كل ما يتوصل إليه المتحاورون.

ومن الله نستمد العون وهو من وراء القصد